



الخيرية للخدمات الإنسانية  
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

رقم (٥٤٠)

الرقم :  
التاريخ :

آلية التدقيق لاختبار فاعلية كفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب

# آلية التدقيق لاختبار فاعلية كفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب

الرقم :  
التاريخ :

رقم (٥٤٠)

## مقدمة

تهدف هذه الآلية إلى اختبار فعالية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب في جمعية خيرية، وضمان التزام الجمعية بالمعايير المحلية والدولية في هذا المجال. تقوم هذه الآلية على أساس التدقير المستقل من خلال جهة خارجية محايدة لضمان النزاهة والشفافية.

### أولاً: نطاق التدقيق

يشمل نطاق التدقيق جميع السياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب التي تطبقها الجمعية

الخيرية. سيتم مراجعة جميع العمليات المالية، والتحقق من الأنظمة الداخلية، وتقييم مدى التزام الجمعية بالمتطلبات

القانونية والتنظيمية الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية.

### ثانياً: أهداف التدقيق

١- التأكيد من كفاية السياسات والإجراءات: تقييم مدى شمولية السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب، والتأكد من ملاءمتها للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها الجمعية.

٢- تقييم فعالية الضوابط: التأكيد من أن الضوابط المعتمدة لتحديد ومنع التمويل الإرهابي فعالة وتعمل بشكل سليم.

٣- تحليل مدى الامتثال: مراجعة مدى التزام الجمعية بالقوانين واللوائح المعمول بها، مثل نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة.

٤- تقديم التوصيات: تقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات والضوابط في حال الحاجة لذلك.

### ثالثاً: مراحل التدقيق

#### ١- التخطيط والتجهيز

**اختيار المدقق المستقل:** يتم اختيار جهة تدقيق مستقلة ومحايدة، مسجلة ومعتمدة لدى الجهات الرسمية في المملكة.

الرقم:  
التاريخ:

**تحديد نطاق التدقيق والمدة الزمنية:** وضع خطة شاملة للتدقيق تشمل جميع جوانب السياسات والإجراءات، وتحديد المدة الزمنية اللازمة لإجراء التدقيق.

#### جمع المعلومات

**مراجعة السياسات والإجراءات:** يتم جمع جميع الوثائق المتعلقة بالسياسات والإجراءات الداخلية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك سياسات "اعرف عميلك (KYC)"، وقواعد الإفصاح المالي، وتقارير المعاملات المشبوهة (STRs).

**المقابلات مع الموظفين:** إجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الجمعية لضمان فهمهم وتطبيقهم لإجراءات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

#### التدقيق الميداني

**تحليل البيانات المالية:** مراجعة جميع المعاملات المالية للجمعية بما في ذلك التبرعات، والتحويلات، والمدفوعات للتأكد من عدم وجود معاملات مشبوهة.

**اختبار الضوابط الداخلية:** اختبار فعالية الأنظمة المالية، وضوابط الكشف عن العمليات غير القانونية، مثل الإجراءات الآلية لتحديد الأطراف المشبوهة.

**محاكاة سيناريوهات عملية:** تنفيذ اختبارات عملية (محاكاة سيناريوهات تمويل محتملة للإرهاب، وتقدير استجابة الجمعية لها).

#### التقييم النهائي والتوصيات

**تحليل النتائج:** تحليل جميع البيانات والمعلومات المستخلصة من مراحل التدقيق لتقييم مدى فعالية السياسات والإجراءات.

**تقديم تقرير نهائي:** إعداد تقرير نهائي شامل يتضمن نتائج التدقيق، ويوضح مدى فعالية وكفاية السياسات والإجراءات الحالية.

**تقديم التوصيات:** تقديم توصيات لتحسين الأنظمة الحالية، مثل تشديد الضوابط أو تحديث السياسات أو زيادة التدريب والتوعية للموظفين.

الرقم:  
التاريخ:

#### رابعاً: معايير التدقيق

**الامتثال للقوانين المحلية:** التأكد من أن الجمعية تلتزم بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية.

**المعايير الدولية:** الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة، مثل توصيات مجموعة العمل المالي.(FATF)

**أفضل الممارسات:** الاستفادة من أفضل الممارسات المتتبعة في القطاع الخيري لمكافحة تمويل الإرهاب.

#### خامساً: المتابعة والتنفيذ

**متابعة التوصيات:** بعد تقديم التقرير النهائي، يجب على الجمعية وضع خطة لتنفيذ التوصيات المقدمة من المدقق المستقل، مع تحديد الجداول الزمنية والمسؤوليات لضمان التنفيذ الفعلي.

**التدقيق الدوري:** توصي الجهة المدققة بإجراء تدقيق دوري سنوي أو نصف سنوي (لضمان استمرارية الامتثال وتحسين فعالية الضوابط).

#### خاتمة:

يهدف هذا التدقيق المستقل إلى ضمان أن الجمعية الخيرية تلتزم بالمعايير المحلية والدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال اختبار فعالية السياسات والإجراءات الحالية وتقديم توصيات لتعزيزها. تعتبر هذه العملية

جزءاً من الالتزام بالشفافية والمسؤولية لضمان عدم استخدام أموال الجمعية لأغراض غير مشروعة.

#### المراجع:

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (رقم ٢٠٢٥/٣) هذه السياسة في تاريخ ١٣/١١/٤٧٠١ هـ الموافق ٠٨/٠٧/٢٠٢٥ م وتحل هذه السياسة محل جميع السياسات الموضوعة سابقاً.

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.صلاح بن عايش على الراشد



رئيس مجلس الإدارة

أ. علي بن حسين على النبات